

Distr.: General
15 October 2008
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين

منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة للصندوق الدولي لإنقاذ
بحر آرالرسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان
وكازاخستان لدى الأمم المتحدةعملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفنا أن نطلب إدراج البند
المعنون "منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال" في
جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.وعملاً بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق بهذه الرسالة مذكرة
توضيحية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(التوقيع) ب. س. آيتيموفا

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان

لدى الأمم المتحدة



(التوقيع) ن. ج. جينبايف

السفير

الممثل الدائم لجمهورية قيرغيزستان لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) س. م. أصلوف

السفير

الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) أ. ت. آتايفا

السفير

الممثل الدائم لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) أ. ف. فوهيدوف

السفير

الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة توضيحية

- ١ - إن جمهورية أوزبكستان، وتركمانستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان، هي الأطراف المؤسسة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، ويعمل هذا الصندوق وفقا للمركز الذي اتفق عليه رؤساء دول آسيا الوسطى في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، في عشق آباد.
- ٢ - إن الأزمة البيئية لبحر آرال هي نتيجة لسياسة غير مدروسة فيما يتعلق بالبيئة واستخدام الموارد الطبيعية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الإفراط في استخدام المياه من نهر آموداريا ونهر سرداريا لأغراض الري. وقد أدى ذلك إلى انكماش بحر آرال، وكانت له آثار غير مسبوقه في ضخامتها على بيئة منطقة آسيا الوسطى والبلدان المجاورة.
- ٣ - ويبلغ مجموع الخسائر الاقتصادية من أزمة بحر آرال، وتغير المناخ، والخصائص الهيدروكيميائية للأجسام المائية، وعرقلة أنشطة الصيد في بحر آرال، والتدهور البيئي لما يزيد عن ٤ مليون هكتار من الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي في المنطقة، عدة بلايين من الدولارات سنويا.
- ٤ - ويترتب على تواصل تدهور الحالة البيئية آثار مباشرة وغير مباشرة على الظروف المعيشية لما يزيد عن ٣٥ مليون شخص من سكان منطقة حوض بحر آرال، وعلى صحتهم، كما يؤدي إلى الحيلولة بينهم وبين القيام بأنشطتهم الاقتصادية العادية. وبشكل عام، يتسبب هذا الوضع في زيادة حركات الهجرة في المنطقة.
- ٥ - وعلى الرغم من وجود تدابير قانونية وتنظيمية معينة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، والهياكل المؤسسية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، وبعض المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية، والدول المانحة، والمؤسسات المالية الدولية الرائدة، والمنظمات الاجتماعية وغيرها من المنظمات، لم يتسن، بسبب الحجم الهائل للعمل الذي يجب القيام به، وعدم توفر التنسيق، تحقيق الاستقرار في وضع الأزمة الإيكولوجية في حوض بحر آرال.
- ٦ - وبفضل العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥، ووجود عدد كبير من الصكوك الاستراتيجية التي اعتمدت على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، ومع إيلاء الاهتمام الواجب لها، وتنسيق جهود الحكومات، سيكون بوسع المنظمات الدولية والبلدان المانحة الإسهام بعناصر دفع بناء أخرى لحل مشاكل الأزمة البيئية لبحر آرال، وهي الأزمة التي تنطوي على أبعاد عالمية.

٧ - وفي إعلان عشق آباد المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حث رؤساء دول آسيا الوسطى المنظمات والمؤسسات الدولية على توفير الظروف الضرورية في سياق نشاطاتها لاجتذاب الموارد لتنفيذ المشاريع والبرامج في منطقة حوض بحر آرال، وشرعوا في برنامج عمل جديد للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠. وقد أشير أيضا إلى ضرورة إنشاء لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة يعهد إليها بمسؤولية تنسيق أنشطة المنظمات الدولية والمناخين الدوليين، لحل مشاكل منطقة حوض بحر آرال.

٨ - وبغية تعزيز التعاون والشراكة بين الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في مجال حل مشاكل منطقة حوض بحر آرال، أبرمت مذكرة تفاهم في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكانت هذه المذكرة إحدى الخطوات العملية التي اتخذت لتعزيز الجهود المشتركة من أجل حل أزمة منطقة حوض بحر آرال.

٩ - وفي التوصيات التي رفعها المؤتمر الدولي بشأن التعاون الإقليمي في مجال أحواض الأنهار العابرة للحدود، والنداء الصادر عنه، وهو مؤتمر نظمته حكومة طاجيكستان، بمساعدة من الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، خلال الفترة من ٣٠ أيار/ مايو حتى ١ حزيران/يونيه، رحب المشاركون بمبادرة جمهورية طاجيكستان المتعلقة بالتحضير لاتفاق شراكة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإتمام المرحلة الثانية من برنامج حوض بحر آرال، بحلول عام ٢٠١٠، مع التعهد بالتزامات ملموسة وهيئة الظروف المواتية للاستثمارات.

وناشد المشاركون أيضا الأمم المتحدة أن تنظر في إمكانية تنفيذ إعلان دوشانبي لرؤساء دول آسيا الوسطى الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن إنشاء آلية لتنسيق أنشطة المنظمات الدولية والمناخين الدوليين، تحت رعاية الأمم المتحدة، لحل مشاكل حوض بحر آرال، وإعلان الحوض منطقة رائدة ذات أولوية عليا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - وترى جمهورية أوزبكستان، وتركمانستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان أنه على الرغم من كون المشاكل الحالية التي يعاين منها حوض بحر آرال لا تعود إلى عدم توفر الدعم الدوليين فإن هناك ضرورة، مع ذلك، إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية وتوجيهها، وإلى قيام تعاون بشكل أكثر تحديدا وذو طابع مباشر بين دول المنطقة والمنظمات الدولية والمناخين الدوليين الآخرين، من خلال الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وكخطوة أولى، ينبغي منح الصندوق مركز مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي يتسنى له الشروع في اتخاذ تدابير مختلفة لتحسين الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة حوض بحر آرال.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال،

١ - تقرّر السماح للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال بالمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ هذا القرار.
